

تمت تخوفاً من التعرض للهجوم الصهيوني، أو بعد مشاهدة سقوط ونزوح القرى المجاورة. أي ان الغالبية الساحقة من التجمعات السكانية الفلسطينية (٨٠ بالمئة) تمّ اخلاؤها بفعل الهجوم والطرده والتهديد الصهيوني المباشر. وتكمن أهمية هذه الحقائق ليس في حداتها بالنسبة الى القارئ الفلسطيني، بل في تأكدها من قبل باحث اسرائيلي يستند الى الوثائق السرية للجيش والاستخبارات الصهيونية - الاسرائيلية، فتنقفي، الى الابد، الاكذوبة الدعائية الصهيونية القائلة ان الفلسطينيين نزحوا بسبب الاوامر العربية الاذاعية، وهي خرافة دحضها موريس، تفصيلياً، في جزء لاحق.

ينقسم الكتاب الى تسعة فصول، تسير بالتسلسل الزمني، من موجة النزوح الاولى حتى نشوء المحاولات الدولية لحل مشكلة اللاجئين في أعقاب الحرب، مروراً بموجات النزوح، الثانية والثالثة والرابعة، وعمليات الطرد الجماعي التي تلت الهدنة الاخيرة.

انطلق المؤلف بتقديم خلفية النزاع على فلسطين، في الفصل الاول. وبعد استعراض طبيعة المجتمع الفلسطيني ونشأة الجالية الاستيطانية اليهودية (اليشوف)، انتقل الى الآراء المتباينة لدى كل طرف حول أهداف، ونتائج، البرنامج الصهيوني في فلسطين. فلم يكن هناك اجماع عربي على طبيعة تلك الاهداف، ولا على طرق مواجهتها. كما انه لم يكن ظاهراً تماماً هل ارادت الطائفة اليهودية ازاحة الفلسطينيين ام لا، ضمن عملية اقامة دولة منفصلة. وهنا دخلت مناقشة موريس لعقيدة «النقل»، أي الترحيل او الطرد، التي عادت الى الظهور مجدداً، في الفكر الاسرائيلي، في نهاية عقد الثمانينات. وعلى هذا الصعيد، أكد، أولاً، تمسك بن - غوريون بهدف مستقبلي، هو بسط «السيادة اليهودية على انحاء فلسطين كافة، كغاية نهائية للصهيونية... على الرغم من استعداده لقبول التقسيم» (ص ٥). ثم لاحظ، ثانياً، ان التخوف العربي من الترحيل الجماعي ومن التوسع الجغرافي ثبتت صحته، بل والتقى، فعلاً، بوجهة الفكر الصهيوني، حيث اوضح بن - غوريون، منذ العام ١٩٢٨، ضرورة «التمهيد لنقل العرب من الدولة اليهودية الى البلدان العربية» (ص ٢٤). وصادف ذلك وجود مقترحات اخرى، اهمها مشروع «لجنة بيل» البريطانية الذي اقتضى نقل العرب بمساعدة بريطانية، ولو بالقوة؛ فأيد رئيس الصندوق القومي اليهودي تلك الفكرة، معتبراً اياها «الاكثر اخلاقية»، ولكنه فضل ألا تتدخل الطائفة اليهودية في التنفيذ.

انفجرت الحرب غير النظامية بين الفلسطينيين والمستوطنين في أعقاب اصدار قرار التقسيم، في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، وتصاعدت الى حين اطلاق الهجوم العام الصهيوني، في نيسان (ابريل) ١٩٤٨، بعد ان بلغت الهجرة من المدن العربية ٧٥ ألف شخص خلال الشهور الفاصلة. وقد استند القادة الصهيونيون الى خطة خنق المراكز المدنية اقتصادياً، حسبما اوضح المؤلف في الفصل الثاني. ان الكثير من التفاصيل معروفة لدى الضحايا، لكن تجدر ملاحظة بضعة خطوط عريضة لهذه المرحلة. فمن جهة، ظهرت عناصر الاسلوب والتفكير الصهيونيين بوضوح عبر الممارسات والاقوال، حيث كشفت القيادة الصهيونية عن نواياها وطريقة مواجهتها للامور بالقرار الاستراتيجي الذي اتخذته في آذار (مارس) ١٩٤٨ لطرده جميع سكان منطقة الخضيرة، على الرغم من التزامهم بعلاقات حسن جوار مع اليهود. وقام افراد الهاغاناه بمهاجمة، وارهاب، المزارعين العرب في يبارات يافا، لحملهم على النزوح. اما النفاق الاكبر، فتمثّل - حسبما أكدته الوثائق في الكتاب - في لجوء منظمة الهاغاناه الى زرع العيوب في المناطق السكانية العربية، فيما أنكر قادتها علاقتها بتلك الحوادث، وأعربوا عن جهلهم بها، واستنكارهم لها. ومن طرائف الامور المأساوية ان يكتشف القارئ العربي ان عصابة الارغون كانت تتنصت على المكالمات الهاتفية الفلسطينية، من أجل جمع المعلومات وقياس المعنويات.

أما من جهة الطرف الفلسطيني، فقدم المؤلف تعليقين أساسيين: الأول، ملاحظة الدور السلبي الذي لعبته «الطبقات العليا» الفلسطينية في هذه المرحلة في المدن الرئيسية، خصوصاً حيفا ويافا، عبر النزوح الباكر. فقد أحبطت بذلك معنويات بقية السكان، وأفقدتهم العديد من القادة والمسؤولين المحليين الذين يفترض بهم ان يساهموا بالصمود، عبر تقديم الخدمات والادارة والمهارات. بل ان أفراد تلك الطبقات هم الذين سيطروا